دور الصناعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة في العراق

محارب خلف كنج ، محمد طارق حامد

قسم الجغرافية، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة الموصل

ملخص البحث

للنشاط الصناعي الاثر الكبير في توفير الكثير من الفرص للعاطلين عن العمل لما يوفره من اعمال في مختلف النشاطات ومنها الصناعية ، اذ تهدف الدراسة تسليط الضوء الى دور الصناعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة في العراق للفترة 1997 _ 2013 ، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الاحصائي لتحليل البيانات وتصنيفها وقياس اتجاه العلاقة مكانيا بين عدد المنشات الصناعية الصغيرة والعاطلين عن العمل ، اذ تناولت الدراسة محورين رئيسين اهتم المحور الاول : واقع المنشات الصناعية الصغيرة في العراق للفترة 1997 _ 2013 ، بينما كرس المحور الثاني : التباين المكاني لعدد المنشات الصناعية الصغيرة والعاطلين عن العمل (ذكور ، اناث) ، كما ان الدراسة توصلت الى عدة استنتاجات وتم وضع التوصيات المناسبة للحد من تفاقم نسبة البطالة .

المقدمة

أن النشاط الصناعي يمثل حجر الزاوية لأحداث أي نهضة تنموية شاملة وذلك لما له من أثر واضح لتحقيق القيمة المضافة لكثير من المنتجات الخام التي تنتج من القطاعات الأخرى إضافة الى ما يوفره هذا القطاع من فرص العمل لكثير من الأيدي العاملة بمختلف التخصصات والمستويات مما يزيد من القدرات التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الداخلية والأقليمية والعالمية. ولا شك أن للصناعة دور هام في تحفيز المجتمع للإنتاج وتوفير سبل الأستقرار والأمان ومظاهر التحضر، فأينما توطنت الصناعة ظهرت ملامح التطور وارتفعت مستويات المعيشة وظهرت ملامح الحياة العصرية . وأن للنشاط الصناعي الأثر الكبير في توفير الكثير من الفرص للعاطلين عن العمل لما يوفره من أعمال في مختلف النشاطات الصناعية المختلفة .

مشكلة الدراسة :-

تتركز مشكلة البحث على تسليط الضوء على واقع البطالة في العراق من خلال الاسئلة التالية :

1- هل هناك تباين في ظاهرة البطالة في العراق ؟
2- هل هناك دور للمشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة ؟
3- هل اثرت الانشطة الصناعية في تباين معدلات البطالة في العراق ؟

فرضية الدراسة

يقوم البحث على عدة فرضيات رئيسة :-

1. اخذت ظاهرة البطالة تتفاقم وتصل معدلات قياسية بعد الحرب الاخيرة على العراق .
2. تساهم المشروعات الصغيرة في خلق فرص عمل جديدة وبالتالي التخفيض من نسبة البطالة في العراق .
3. هناك علاقة بين توقف المشروعات الصناعية الصغيرة وازدياد نسبة البطالة في العراق ، وبيان دور المشروعات الصناعية للحد من نسبة البطالة .

أهمية الدراسة :-

تحتل المشاريع الصغيرة مكانة خاصة في اقتصاديات معظم الدول على اختلاف درجات تطورها وتقدمها الحضاري لما لها من اهمية كبيرة في تنمية وتطوير الاقتصاد العراقي ، لذا إن وضع أي برامج وخطط مستقبلية لمواجهة البطالة يكون عديم الجدوى إذا لم يكن هناك تبلور علمي دقيق لمفهوم البطالة ومدى حجمها . وتأتي اهمية دراسة الموضوع من حيث ارتباطها وتأثيرها في البناء الاجتماعي للمجتمع والمتمثل بالجوانب الآتية:-

1- ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع العراقي في الاونة الاخيرة .
2- ان ارتفاع نسبة البطالة يعني ارتفاع نسبة الاعالة في المجتمع وبالتالي تؤدي الى تدني المستوى المعيشي .
3- البطالة تعني تعطل جزء من موارد التنمية البشرية .

هدف الدراسة :-

يتمثل هدف الدراسة على :

- واقع المشروعات الصناعية الصغيرة في المحافظات العراقية .
- تحديد نسبة البطالة حسب المحافظات العراقية .
- تحليل دور المشروعات الصناعية في الحد من معدلات العاطلين عن العمل .

المنهج البحثي للدراسة :-

تقوم الدراسة على المنهج التحليلي العلمي في تحليل البيانات الاحصائية واظهار العلاقات و معامل الارتباط باستخدام برنامج (SPSS) ، بالاضافة الى استخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية في تمثيل البيانات خرائطيا .

هيكلية الدراسة :-

اقتضت الضرورة على أن تتضمن الدراسة مبحثين لتغطية جوانب المشكلة كلها ، اذ كرس المبحث الاول : واقع المنشآت الصناعية الصغيرة في جمهورية العراق ، كما تناول المبحث الثاني : علاقة التباين المكاني لعدد المنشأت و العاملين بالعاطلين عن العمل ، كما توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات وتوصيات .

موقع منطقة الدراسة :-

يقع العـراق بين دائرتي عـرضِ 5 ً 29 ً – 22 ً 37 ً شمالا وبين خطي طول 42 ً 38 ْ – 45 ً 48 ، شرقا [1]، ويحدّ العراق ستة دول وهي : تركيا ، والكويت ، والسعودية ، وسوريا ، وإيران ، والأردن ، كما يتضح من الخريطة (1) .

خريطة (1) موقع منطقة الدراسة

المبحث الاول : الاطار المفاهيمي و النظري :_

1. **المشروعات الصغيرة :** يشمل مصطلح المشروعات الصغيرة الانشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابهُ الخاص او في منشأة صغيرة تستعين بعدد معين من العمال ، والذي يكون عدد العاملين فيه (1 – 9) ويتولى الادارة صاحب المشروع[2] .
2. **البطالة :** انها اختلال التوازن في سوق العمل يحيث لا يتمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على عمل على الرغم من رغبته وقدرته على القيام بذلك العمل [3] .
3. **القوى العاملة :** هم ذلك الجزء من السكان في سن العمل الذي يتضمن العاملين فعلاً فضلا عن الأشخاص العاطلين أو هم جميع الإفراد الذين يساهمون فعلاً بجهدهم الجسدي أو العقلي في أي عمل يتصل بإنتاج للسلع والخدمات ويضم المشتغلين والمتعطلين [4] .

4. **معدل البطالة :** ويعد معدل البطالة أو التعطيل من أهم المقاييس المستعملة في هذا المجال ، وهو نسبة الإفراد العاطلين إلى القوة العاملة الكلية وهو معدل يتطلب معرفة حجم القوى العاملة في البلد أو الدولة ، وإجمالي العاطلين عن العمل . وتختلف نسبة العاطلين بحسب الوسط البيئي والاجتماعي وبحسب الجنس والسن ومستوى التعليم والمستوى الدراسي [5] .
5. **النشاط الصناعي :** تعد النشاطات الصناعية الموجودة في أي منطقة أو إقليم ثمرة من ثمار استثمار المرتكزات الطبيعية والبشرية التي تفعل فعلها في توزيع النشاطات الصناعية تبعا لقوة تلك المرتكزات ، يهدف النشاط الصناعي على المستوى المحلي والإقليمي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[6] .
6. **المنشآت الصغيرة :** تبرز اهمية قطاع المنشآت الصغيرة بشكل استثنائي كونه يمثل القطاع الاكثر ديناميكية وفاعلية في عملية التنمية، ولذا اصبحت عنصراً من عناصر تقوية وترابط النسيج الصناعي بصفة خاصة والنسيج الاقتصادي بصفة عامة[7] .
7. **قياس معدل البطالة :** نسبة عدد العاطلين القادرين على العمل الى اجمالي قوة العمل[8] ، وتختلف نسبة العاطلين بحسب الوسط البيئي والاجتماعي وبحسب الجنس والسن ومستوى التعليم والمستوى الدراسي .

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين القادرين على العمل}}{\text{إجمالي قوة العمل}} \times 100$$

المبحث الثاني : واقع المنشآت الصناعية الصغيرة في جمهورية العراق :-

لكي نتمكن من معرفة هذا الواقع لابد من معرفة اعداد المنشآت الصناعية واهميتها النسبية حسب المحافظات واعداد المشتغلين فيها وغيرها من المؤشرات كمعرفة طبيعة الانشطة لهذه الصناعات إذ نجد ان النشاط الاقتصادي للمنشآت الصغيرة في العراق تتسم بسمات الصناعة الحرفية التقليدية والتي تشمل جميع القطاعات الصناعية، ولذلك سنتناول هذه المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على واقع الصناعات الصغيرة في العراق بشيء من التفصيل :-

أ- اعداد الصناعات الصغيرة والعاملين فيها خلال المدة (1997-2013)

لاجل توضيح دور الصناعات الصغيرة بحل جزء من مشكلة البطالة في العراق يمكن ملاحظة الجدول (1) يبين فيه عدد المشتغلين خلال السنوات (1997-2013) تمثل مؤشر ايجابي على امتصاص جزء من اعداد العاطلين عن العمل ، وان عدد المشاريع الصناعية والعاملين فيها قد شهد تذبذبا ملحوظا خلال المدة (1997-2013) فاعلى معدل للمشاريع الصناعية فكان في العام (2000) والبالغة (77167) مصنعا ويعود سبب هذا الارتفاع الى تطبيق برامج الاعفاءات الضريبية في هذه السنة ، والتي شجعت الكثير من المستثمرين على التسجيل للاستفادة من تلك المزايا فضلا عن التحسن النسبي للوضع الاقتصادي نتيجة لتطبيق اتفاقية النفط مقابل الغذاء التي بدأت اثارها بالظهور عام 1997 وتم تشغيل اكبر عدد من العاملين والبالغ نحو (164579) عاملا ، وبعد عام (2003) بدأت الصناعات الصغيرة بالتناقص فالبعض من هذه المصانع قد دمرت نتيجة الحرب (الامريكية _ العراقية) واخرى سرقت نتيجة الفراغ الامني الامر الذي دفع الكثير من اصحاب هذه المصانع اما الى الهجرة الى خارج البلاد وترك العمل او عدم مجازفتهم في مشاريع جديدة يخسرون بها اموالهم . وقد جاءت سنة 2005 باقل عدد منشأت والبالغ (10088) منشاة واقل عدد من المشتغلين والبالغ نحو (36379) عاملا ، ويبدو ان سبب هذا التناقص في اعداد المشاريع الصغيرة في عام (2005) يعود الى الظروف الامنية الصعبة وعدم استتباب الامن في مدينة بغداد التي مازالت تعاني منه والذي ادى بالضرورة الى عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يحول دون مجازفة اصحاب المشاريع الصغيرة في اموالهم وهجرة اغلبهم الى خارج الوطن ، بالاضافة الى اتخاذ الحكومة العراقية لبعض الاجراءات الهادفة الى منع استخدام السلع الداخلة في البطاقة التموينية في الاغراض الصناعية ، فأغلاق معامل الحلويات ، وتوقف الدعم الحكومي ، ومن الجدير بالذكر ان سنة 2009 كانت الاسوء

حظا في عدد المصانع البالغ (10102) مصنعا ويعود هذا العدد المتواضع الى تردي الاوضاع في العراق اضافة الى زيادة الاستيراد للسلع والتي اصبحت تنافس السلع المصنعة محليا في الجودة والانتاج والسعر مما ادى وبشكل منطقي الى اغلاق الكثير من المصانع الامر الذي يجعلها عاجزة على تحقيق ارباح مقنعة في ظل المنافسة الاجنبية للسلع المستوردة من جانب ومن جانب اخر عدم وجود سياسة اقتصادية صريحة لحماية السلعة المحلية نتيجة لعدم وجود تعريفة كمركية على المستورد الذي يصل السوق العراقية بسعر ارخص مقارنة مع ما ينتجه المعمل العراقي وبالتالي تسريح عدد لابأس به من العاملين في هذه الصناعة ومن ثمة هجرة اغلب المستثمرين واصحاب المعامل الى الدول المجاورة .

جدول (1) يبين عدد المنشآت الصناعية الصغيرة للاعوام (1997-2013) في العراق

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002 x	2003	2004	2005	2006	2007	2008 x	2009	2010	2011	2012	2013
الصناعات الصغيرة	31040	25136	29467	77167	6990	-	17929	17599	10088	11620	13406	-	10289	11131	47281	43669	27694
عدد العاملين	33264	25093	31028	164579	142724	-	50207	42925	25077	46494	35647	-	27780	10102	55739	51832	31984

المصدر : جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،التقارير السنوية لاحصاء المنشآت الصناعية الصغيرة للاعوام المذكورة (1997-2013)[9] .

-لم يصدر تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة لعامي (2002) و(2008) .

كما نلاحظ من الجدول (1) ان مجموع العاملين في الصناعات الصغيرة على مستوى العراق وقد بلغ (31984) عاملا عام (2013) ان هذا المجموع من العاملين منخفض جدا مقارنة مع مجموع العاملين لعام (2007) والبالغ (35647) عاملا ، وهذا يعود للمتغيرات التي طرأت على اعداد هذه الصناعات في العام (2013) وما صاحبها من تأزم الوضع الامني سنة بعد أخرى وحالة عدم الاستقرار الامني في البلاد اثر وبشكل مباشر في الاقتصاد العراقي ككل .

ب- التوزيع النسبي للصناعات الصغيرة وعدد المشتغلين فيها حسب المحافظات للعام 2013 .

يعكس هذا المؤشر مدى طاقة المشروعات الصناعية الصغيرة في استخدام عنصر العمل ، يلاحظ من الجدول (2) زيادة مستمرة في عدد القوى العاملة خلال مدة الدراسة ، وهذا يدل على ان معدلات البطالة بدأت تستجيب لمعدلات النمو في المشروعات الصغيرة وحققت معدل لنمو سنوي مركب مقداره (5.9%) خلال الفترة (1997 – 2013) ويعود سبب انخفاض العمالة في بعض المحافظات العراقية الى انخفاض عدد المشروعات الصناعية الصغيرة خلال تلك فترة الدراسة .

جدول (2) توزيع عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمشتغلين فيها حسب المحافظات لسنة 2013

المحافظات	عدد المنشآت	الاهمية النسبية%*	مجموع عدد المشتغلين
دهوك	2213	8.81	5788
سليمانية	5799	15.22	20534
اربيل	2375	6.23	7539
نينوى	1926	5.05	6547
التأميم	1407	3.69	4611
ديالى	1061	2.78	3717

الانبار	2794	7.33	11279
بغداد	4693	12.32	14717
بابل	3498	9.18	10793
كربلاء	3352	8.80	10256
واسط	1669	4.38	5911
صلاح الدين	669	1.75	2455
النجف	1886	4.95	6719
القادسية	910	2.38	2291
المثنى	540	1.41	1446
ذي قار	1134	2.97	3373
ميسان	424	1.11	1252
البصرة	1731	4.54	6692
المجموع	38081	100	125920

المصدر : جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة لعام 2013[10] .

نلاحظ من الجدول (2) ان أكثر الصناعات الصغيرة متمركزة في محافظة السليمانية إذ تحتل المرتبة الاولى بنسبة (15.22%) وتوظف (20534) عامل، وتأتي محافظة بغداد بالمرتبة الثانية بنسبة (12.32%) توظف نحو (14717) عامل، ومحافظة بابل بالمرتبة الثالثة وبنسبة (9.18%) وكربلاء بنسبة (8.80%) توفر فرص عمل لكل منهما (10793) و (10256) و دهوك بنسبة (5.81%) وتوفر فرص عمل لـ (5789) عامل على التوالي، بينما جاءت محافظة الانبار بنسبة (7.33%) وتوظف نحو (2818) عامل، ويعد هذا الترتيب غير منطقي اقتصاديا، عن وجود علاقة طردية بين مستوى المعيشة والكثافة السكانية وعدد الصناعات الصغيرة، اذ من المعروف ان المحافظات الثلاث (نينوى، بغداد والسليمانية) هي اكبر المحافظات من حيث الكثافة السكانية وأفضلها من حيث ارتفاع مستوى دخول الافراد ومستوى المعيشة فضلا عن تركز النشاط الاقتصادي فيها، لكن نجد ان واقع هذه الصناعات يختلف عما كان في العام (2001) فعلى سبيل المثال نجد محافظة السليمانية وبغداد تحتل اكثر من ربع الصناعات الصغيرة وبنسبة (15.22%) ، (12.32%)وهو توزيع منطقي لعدد هذه المشاريع نسبة لسكان مدينة بغداد الى بقية المحافظات العراقية .

ت _ طبيعة النشاط الصناعي وعدد العاملين بها :-

بهدف التعرف على واقع الصناعات الصغيرة لابد من معرفة طبيعة الانشطة الصناعية الصغيرة التي تزاولها ، الجدول (3) يبين عدد الصناعات الصغيرة واعداد المشتغلين فيها كلا حسب طبيعة النشاط الاقتصادي. اذ سنتناول اغلب هذه الانشطة للصناعات التحويلية (مواد غذائية والمنسوجات وصناعة الملابس وصناعة الجلود ومنتوجاتها ومنتجات كيمياوية ومنتجات معدنية) ، اذ نلاحظ من بيانات الجدول (3) ان اغلب انشطة المنتجات الصناعية الصغيرة تركزت في بعض الصناعات كصناعة المواد الغذائية التي بلغ عددها (7969) مصنعا شكلت بنسبة مساهمة مقدارها (32,65%) من مجموع المنشآت المذكورة وتوضف نحو (28308) عاملا، ثم تأتي بعد ذلك صناعة المعدنية التي بلغ عددها (6499) مصنعا بنسبة مساهمة قدرها (26,63%) وتوضف نحو (24929) عاملا، بينما تأتي بالمرتبة الثالثة صناعة الاثاث بنسبة (25,81%) وتوظف نحو (6300) عاملا .

جدول (3)توزيع المنشآت الصناعية الصغيرة والمشتغلين فيها حسب فروع الصناعة لعام 2013 في العراق

نوع الصناعة	عدد المنشآت	مجموع عدد المشتغلين	الاهمية النسبية للنشاط %
الصناعات الغذائية	7969	28308	32,65
المنسوجات	324	543	1,33
الملابس	3223	5920	13,21
جلود ومنتجاتها	32	98	0,13
منتجات كيمياوية	58	237	0,24
منتجات معدنية	6499	24929	26,63
الاثاث	6300	18359	25,81
المجموع	24405	78494	%100

المصدر : جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة لعام 2013، ص11-16 .

بينما تاتي بالمرتبة الرابعة صناعة الملابس وبنسبة (13,21%) وتوظف نحو (5920) عاملا، ومن هنا يتضح لنا ان العاملين في الصناعات الصغيرة يؤدوا وظيفة اقتصادية من خلال الانشطة الاقتصادية المتاحة لهذه الصناعات وامتصاص عدد لابأس به من العاطلين عن العمل في العراق .

المبحث الثالث : علاقة التباين المكاني لعدد المنشأت وعدد العاملين بالعاطلين عن العمل

تمثل مشكلة البطالة في الوقت الراهن احدى المشكلات الاساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وانظمتها الاقتصادية والاجتماعية والاسياسية ، فلم تعد البطالة مشكلة العالم الثالث فحسب بل اصبحت واحدة من اخطر المشكلات الدول المتقدمة ، وهي فوق ذالك كله تحمل بين طياتها بذور انفجارات سياسية واقتصادية واجتماعية ان البطالة لها من الاثار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا يمكن اهمالها ، الجدول (4) يبين علاقة التباين المكاني لعدد المنشآت وعدد المشتغلين في المنشآت الصناعية الصغيرة وعلاقاتها المكانية بالعاطلين عن العمل الذكور والإناث في منطقة الدراسة لعام 2013 .

جدول (4) اعداد المشروعات الصناعية الصغيرة واعداد العاملين وتوزيعها حسب المحافظات ونسب العاطلين عن العمل للسكان النشطين اقتصاديا لسنة (2013)

المحافظات	المشروعات الصغيرة		نسبة العاطلين عن العمل (%)	
	عدد المنشآت	عدد العاملين	ذكور	اناث
دهوك	2213	5789	7.45	14.30
سليمانية	5799	20534	4.07	12.34
اربيل	2375	7539	3.49	29.50
نينوى	1926	6547	7.08	23.99
كركوك	1407	4611	3.08	2.19
ديالى	1061	3717	3.21	46.9
الانبار	2794	11279	17.17	31.19

بغداد	4693	14717	10.91	24.37
بابل	3498	10793	9.64	9.10
كربلاء	3352	10256	4.13	19.90
واسط	1669	5911	7.03	7.99
صلاح الدين	669	2455	5.38	30.51
النجف	1886	6719	4.52	28.84
القادسية	910	2291	9.16	24.85
المثنى	540	1446	7.37	14.17
ذي قار	1134	3373	14.63	35.17
ميسان	424	1252	11.70	46.68
البصرة	1731	6692	12.00	14.48
المجموع	38081	125920	8.44	21.92

المصدر : جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقرير المنشآت الصناعية الكبيرة لعام 2013 .

ومن خلال الجدول (4) يتم دراسة التباين المكاني لعدد المنشآت وعدد المشتغلين في المنشآت الصناعية وعلاقاتهما المكانية بالعاطلين عن العمل ، اذ كانت محافظة نينوى تمثل اعلى محافظات منطقة الدراسة من حيث عدد المنشآت الصناعية الصغيرة لسنة 2013 حيث بلغت (5799) منشأة في محافظة السليمانية ، في حين بلغت الى (424) منشأة في محافظة ميسان كأقل عدد لهذه المنشآت في منطقة الدراسة .

ومن جدول (4) يظهر ان محافظة السليمانية كانت اعلى محافظات منطقة الدراسة من حيث اعداد المشتغلين في المنشآت الصغيرة حيث بلغت (20534) في حين كانت محافظة ميسان تمثل اقل عدد بلغ (1252) عامل . ومن خريطة (3) يظهر ان الفئة الاعلى في قيمتها وهي (14718-20534) قد ضمت محافظة السليمانية وبذلك نرى ان المحافظة الاكبر في عدد المنشآت قد ضمت المحافظة الاكبر في عدد المشتغلين أما الفئة الثانية (7450-14717) فقد ضمت المحافظة التي تمثل اقل عدد المشتغلين في قطاع الصناعات الصغيرة وهي محافظة الانبار كما في الخريطة (2) كما تظهر بقية محافظات منطقة الدراسة ضمن الفئتين الثالثة والرابعة اللواتي تمثل القيمة لقياس هذا المتغير وهما (3718-7539) (1252-3717) التي تتوزع في مناطق متفرقة من منطقة الدراسة .

خريطة (2) التباين المكاني لعدد المنشات الصناعية الصغيرة لسنة 2013

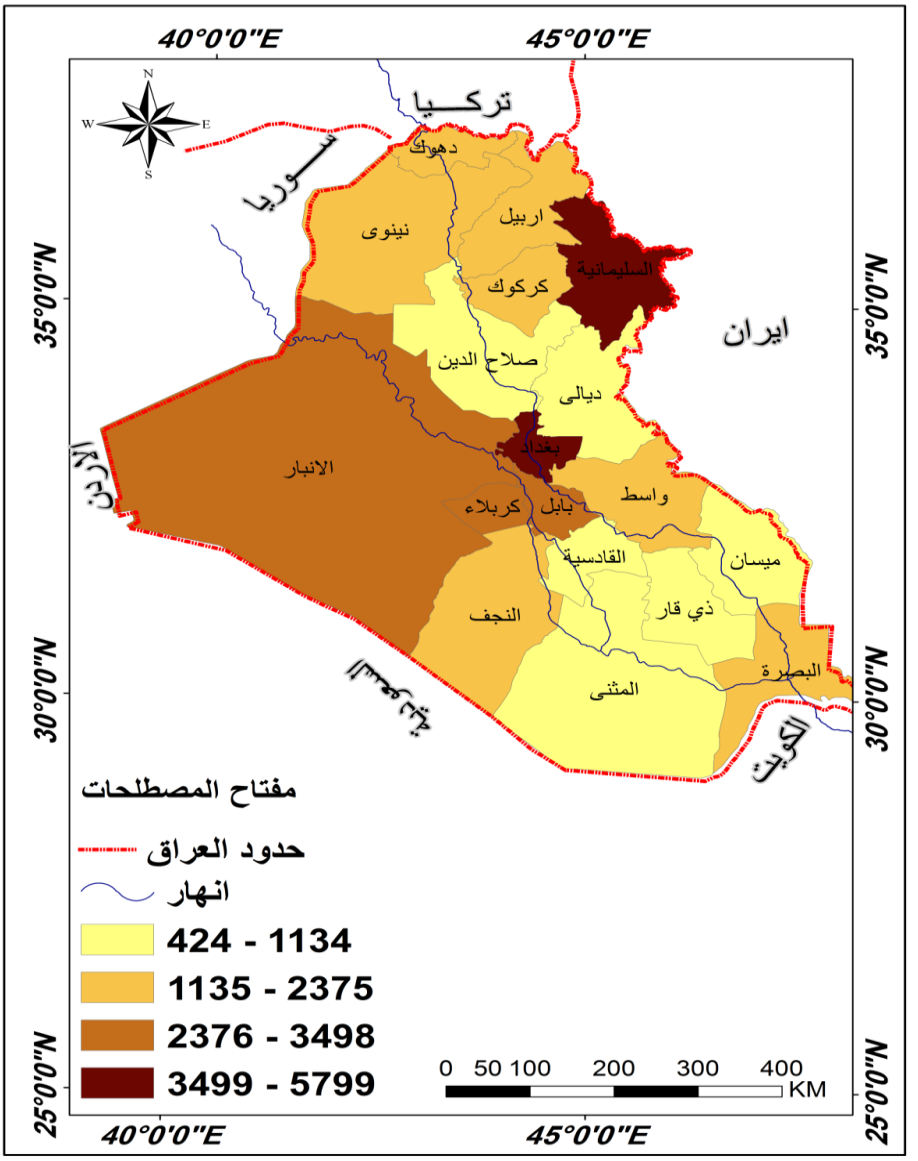

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (2)

خريطة (3) التباين المكاني لعدد المشتغلين في الصناعات الصغيرة لسنة 2013

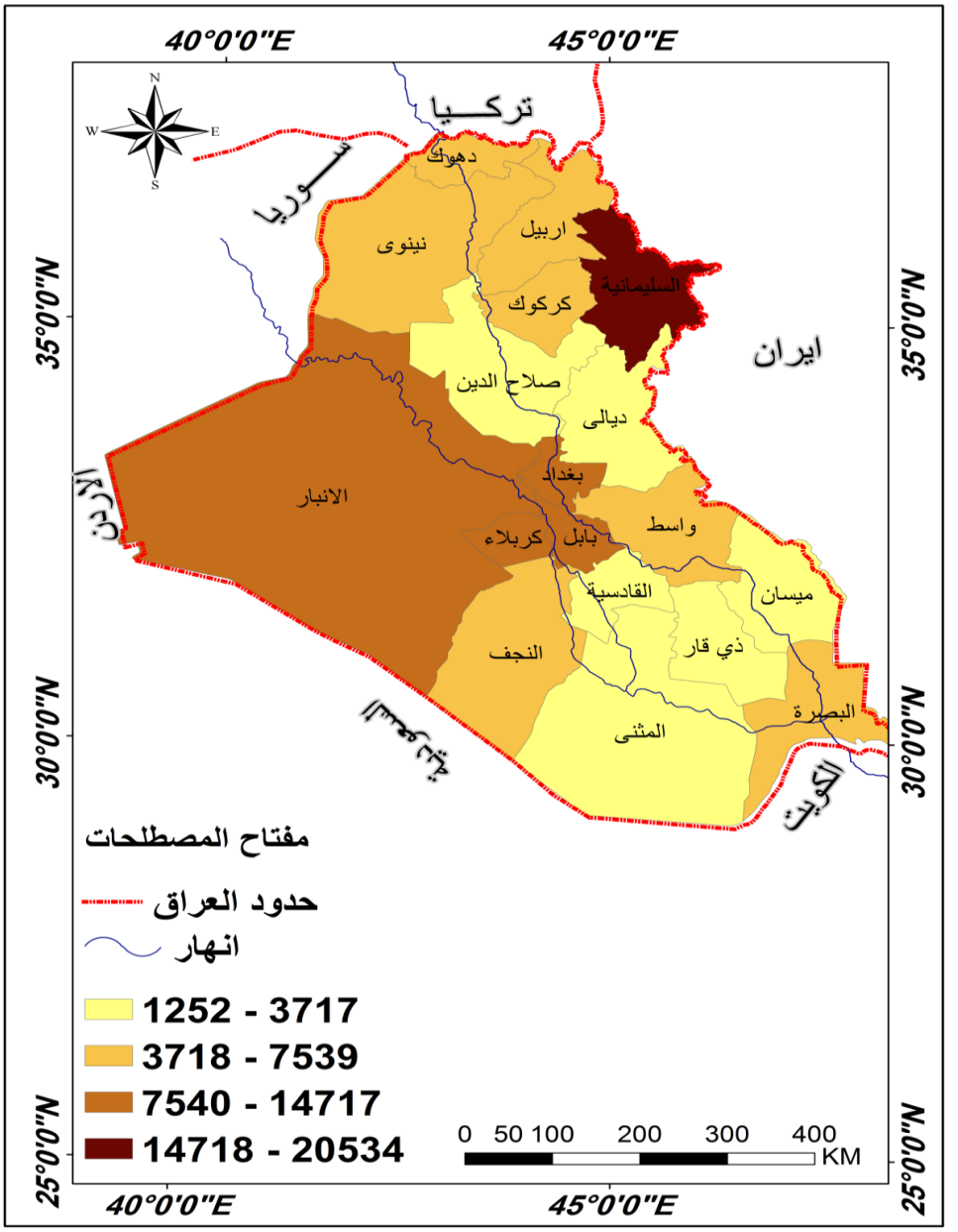

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (2)

ويظهر من مقارنة خريطة (2) ان عدد المنشآت الصناعية الصغيرة وخريطة (4) عدد العاطلين عن العمل الذكور نجد ان القيمة الاعلى في قيم عدد العاطلين عن العمل الذكور وهي (17.17-9.65) فقد ضمت محافظات الانبار وميسان وذي قاروالبصرة كانت اغلبها تقع ضمن الفئات التي تمثل اقل عدد المنشآت الصناعات الصغيرة وهو مايمثل علاقة قوية بين وجود المنشآت الصناعية الصغيرة والقضاء على البطالة في هذا المجال ان توفرت هذه المنشآت الصناعية، في حين ان الفئة الثانية في نسبة البطالة للذكور وهي (35.17-19.91) كما يظهر في خريطة (4) فقد ضمت محافظات دهوك ، نينوى ، واسط ، بابل ، قادسية ، مثنى ، ومقارنتها مع خريطة (2) وعدد المنشآت الصناعية الصغيرة نجد محافظة واسط تتمتع بعدد لابأس به من عدد المنشآت الصناعية اهلها ان

تكون ضمن الفئة الوسط ، في حين ان الفئة الثالثة والرابعة في نسبة البطالة للذكور وهي (4.14-5.38) و (3.08-4.13) على التوالي التي ضمت الفئة الثالثة محافظات مختلفة من منطقة الدراسة تمثلت بـ(صلاح الدين ، النجف) كما تمثلت الفئة الرابعة المحافظات التالية (اربيل ، كركوك ، السليمانية ، ديالى ، كربلاء) ، وبعد اظهار التباين المكاني لهذين المتغيرين يمكن قياس العلاقة المكانية لها مع اعداد العاطلين عن العمل الذكور والاناث فبداية يمكن قياس هذه العلاقة بصرياً عن طريق مقارنة خرائط العاطلين بخرائط المنشآت الصناعية الصغيرة وعدد المشتغلين فيها حيث يظهر من مقارنة خريطة (2) مع خريطة (4) ان الفئة الاعلى في قيمتها لعدد العاطلين الذكور وهي (9.65-17.17) لم تضم اي من المحافظات اللواتي ظهرت ضمن الفئة الاعلى في عدد المنشآت الصناعية الصغيرة وهي (الانبار، ميسان ، ذي قار، البصرة) .

خريطة (4) التباين المكاني لعدد العاطلين عن العمل الذكور لسنة 2013

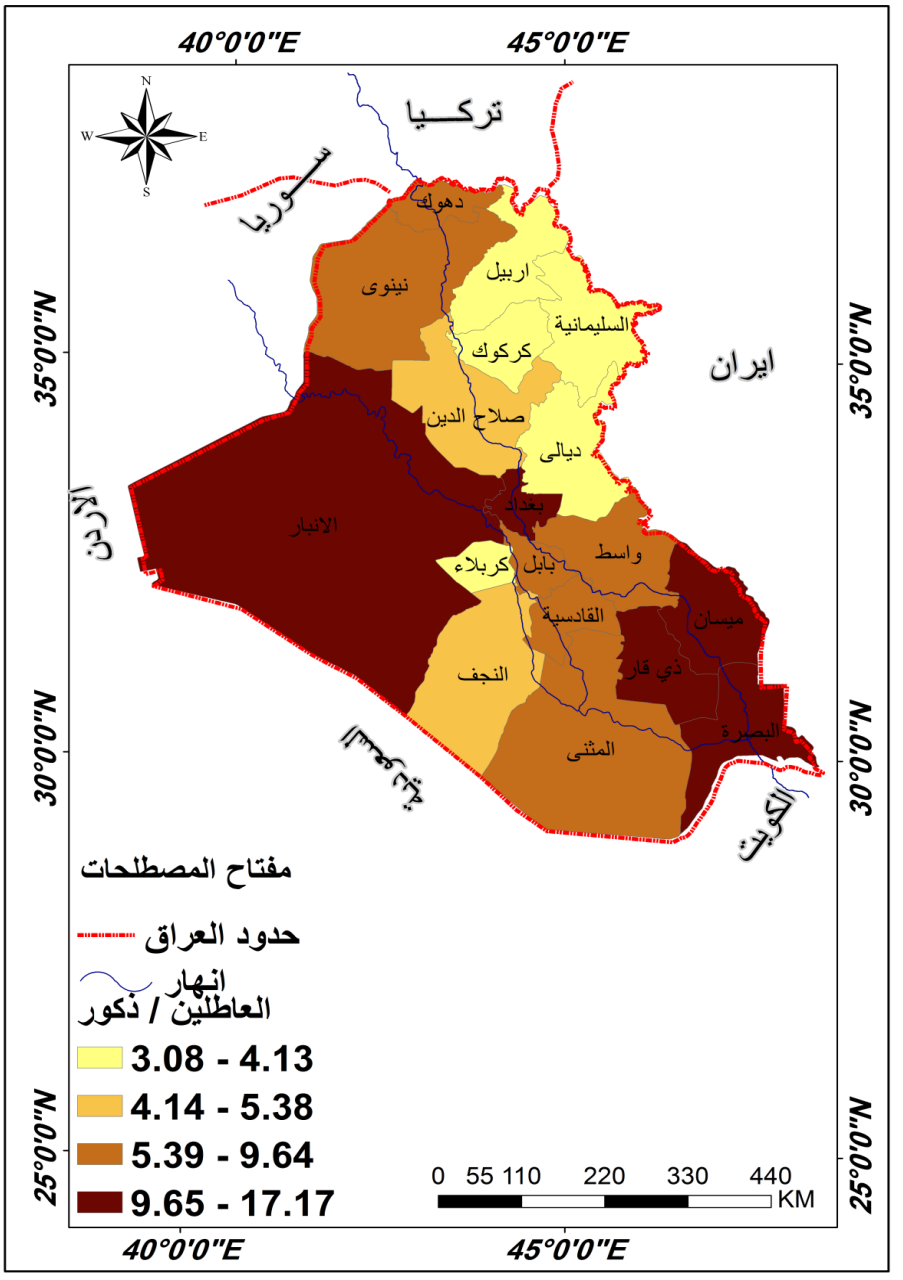

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (2)

أما من خلال مقارنة عدد العاطلات عن العمل الاناث من محافظات بغداد وذي قار والنجف فقد احتلت الفئة الاعلى في عدد العاطلات عن العمل كما يظهر من خريطة (5) وهي (35.18-46.90) فقد ضمت محافظات ديالى وميسان تقع ضمن الفئات التي تمثل اقل عدد المنشآت الصناعات الصغيرة وهو مايمثل علاقة قوية بين وجود المنشآت الصناعية الصغيرة والقضاء على البطالة في هذا المجال ان توفرت هذه المنشآت الصناعية، في حين ان الفئة الثانية في نسبة البطالة للاناث وهي (19.91-35.17) التي ضمت محافظات اربيل ، نينوى ، صلاح الدين ، الانبار ، النجف ، القادسية ، ذي قار ، في حين ان الفئة الثالثة والرابعة في نسبة البطالة للاناث وهي (9.11-19.90) و (2.19-9.10) على التوالي ، اذ ضمت الفئة الثالثة محافظات مختلفة من منطقة الدراسة تمثلت بـ (دهوك ، السليمانية ، كربلاء ، المثنى البصرة) كما تمثلت الفئة الرابعة المحافظات التالية (كركوك ، واسط ، بابل) . اما العلاقة المكانية بين اعداد العاطلات الاناث وعدد المنشآت الصغيرة والعاملين فيها فتظهر من مقارنة خريطة (2) وخريطة (5) ، حيث كانت محافظات (ديالى ، ميسان) تمثل اعلى محافظات نسبة البطالة في منطقة الدراسة وهذا راجع الى انخفاض اعداد المنشآت الصناعية الصغيرة واختفائها ، كما ان للعادات والتقاليد الاجتماعية تلعب دور كبير في وضع القيود على النساء من ممارسة العمل في المصانع الصغيرة .

خريطة (5) التباين المكاني لعدد العاطلين عن العمل الاناث لسنة 2013

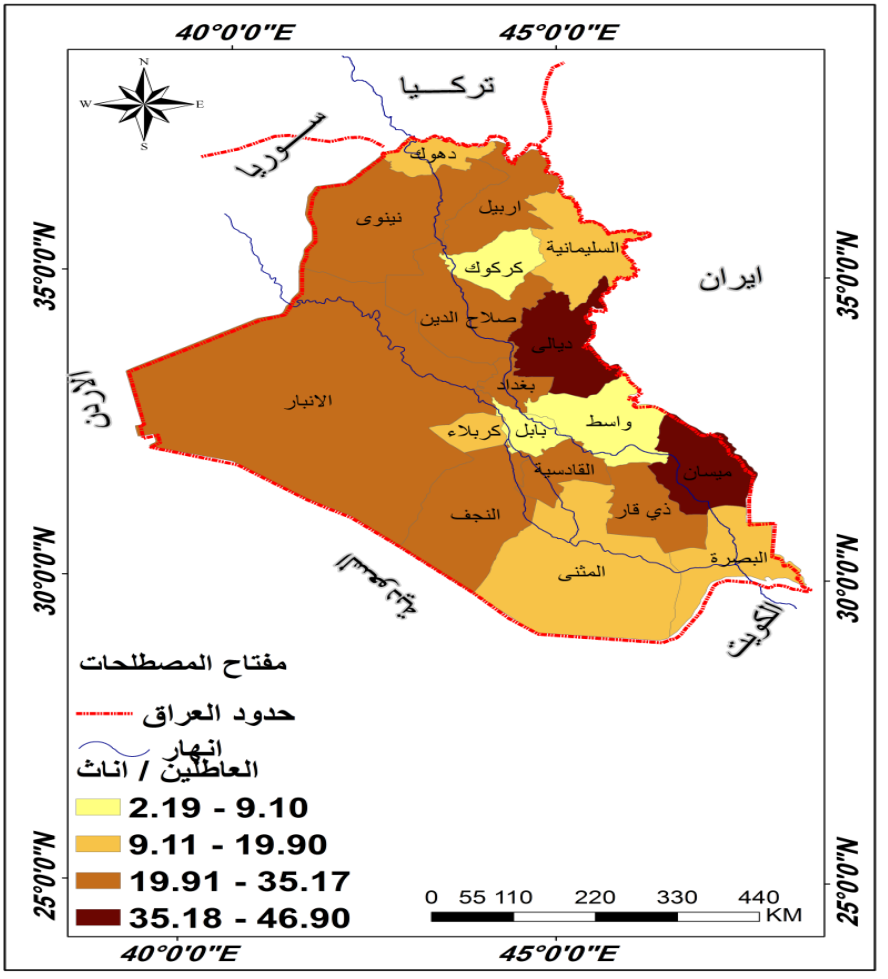

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (2)

جدول (5) معامل الارتباط بين اعداد العاطلين عن العمل الذكور والاناث وعدد المنشآت الصناعية الصغيرة وعدد المشتغلين فيها لعام (2013) في العراق .

المنشأت الصناعية	جنس العاملين	عدد المنشآت	عدد المشتغلين
المنشآت الصغيرة	ذكور	0.23	0.53
	اناث	0.17	0.41

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جداول (4) وبرنامج (spss) الاحصائي

ومن جدول (5) تظهر معاملات الارتباط البسيط بين عدد العاطلين والعاطلات عن العمل وعدد المنشآت وعدد المشتغلين . نجد العلاقة بين عدد العاطلين عن العمل الذكور وكلا من عدد المنشآت الصناعية الصغيرة وعدد المشتغلين فيها كانت العلاقة طردية لكن اختلف في قوتها فكانت بالنسبة لعدد المنشآت تبلغ (0.23) وبالنسبة لعدد المشتغلين تبلغ (0.53) وهي بذلك علاقة طردية متوسطة القوة فيما بلغ معامل الارتباط الكلي المتعدد (0.65) .

اما العاطلات عن العمل الاناث فقد كانت العلاقة بينهما وبين عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والعاملين فيها طردية ايضا حيث كانت بالنسبة لعدد المنشآت بلغ (0.17) وبالنسبة لعدد المشتغلين تبلغ (0.41) اما معامل الارتباط المتعدد فقد بلغ (0.58) في حين بلغ معامل التحديد (0.42) الذي يقيس العلاقة بأكثر تحديد من معامل الارتباط مما يشير الى علاقة متوسطة القوة . ولقياس اتجاه العلاقة مكانيا تم استخدام تقنية الانحدار التي كانت معادلتها كالآتي :-

ص= أ+ب س

حيث ص= المتغير التابع (البطالة عند الذكور والاناث) .

س= المتغير المستقل (عدد المنشآت والمشتغلين) .

أ = قيمة تصور تأثير (ثابت) على قيمة (ص) بالإضافة الى تأثير (س) .

ب= معامل خطي يعطينا قيمة (ص) لأي قيمة من قيم (س) .

ولذلك كانت انموذج العلاقة بين البطالة عند الذكور لمتغير تابع وعدد المنشآت وعدد المشتغلين لمتغيرات مستقلة كالآتي :-

ص = 1966 – 0.08 $س_1$ + 0.003 $س_2$.

حيث ص = المتغير التابع (البطالة عند الذكور) .

$س_1$ = المتغير المستقل (عدد المنشآت الصناعية الصغيرة) .

$س_2$ = المتغير المستقل (عدد المشتغلين في المنشآت الصناعية الصغيرة) .

وبالتعويض بقيمة $س_1$ و $س_2$ نجد قيمة المتغير التابع والتي هي البطالة عند الذكور حيث يمكن خلال هذا الانموذج تقدير والتنبؤ بالبطالة في حالة تغيير عدد المنشآت او عدد المشتغلين فيها لأي سنة نرغب بها .

اما انموذج العلاقة بين عدد العاطلات عن العمل الاناث والمتغيرات المستقلة وعدد المنشآت والمشتغلين فيها للصناعات الصغيرة فكانت كالآتي :-

ص= 11.083 – 0.0051 س 1+0.005 $س_2$.

حيث ص = المتغير التابع (البطالة عند الاناث) .

$س_1$ = المتغير المستقل (عدد المنشآت الصناعية الصغيرة)

$س_2$ = المتغير المستقل (عدد المشتغلين في المنشآت الصناعية الصغيرة)

الاستنتاجات

1. عدم الاتفاق على تعريف موحد للمشاريع الصغيرة نظرا لاختلاف المعايير المستخدمة والتباين في الامكانات الاقتصادية بين بلدان العالم المختلفة .

2. تراجع دور المشاريع الصغيرة في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 بسبب التوجهات الجديدة للسياسة الاقتصادية المستندة على تبني الية السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي اضافة الى العمليات العسكرية وهجرة اصحاب رؤوس الاموال الى الخارج ، وايضا الى سياسة الاستيراد العمياء المنافسة للصناعة (سياسة الاغراق العكسي) المحلية ، الا انه ظهر اهتمام جديد بدور المشاريع الصغيرة منذ عام 2007 من اجل تحريك عجلة الصناعة وحل مشكلة البطالة ، اذ وضعت الجهات الحكومية والمصارف المتخصصة برامج التمويل واقراض المشاريع الصغيرة .
3. من دراسة واقع الصناعات بالعراق نجد ان الصناعات الصغيرة اكثر عددا وانتشارا من الصناعات الاخرى ، اذ بلغت اكثر عددا لها في سنة 2000 بلغت (77176) مصنعا صغيرا ، ويعود ذلك لصغر راس المال وسهولة الاساليب الانتاجية المستخدمة فيها وسرعة الربحية .
4. انخفاض اعداد الصناعات الصغيرة بعد سنة 2003 ، ويعود هذا الانخفاض الى الاوضاع المتردية الذي ينعكس سلبا على الواقع الاقتصادي العراقي ، كما لايمكن قيام هذه الصناعات في ظل الحماية الكمركية والدعم الحكومي للمنتج من خلال استيراد فقط المواد الاولية التي يمكن انتاجها محليا .
5. انخفاض عدد المشتغلين في الصناعات الصغيرة اذ اخذ يتناقص في سنة 2013 عما كان عليه في سنة 2000 ، حيث بلغ (36379)عاملا لسنة 2013 ، وبلغ (164579) عاملا في سنة 2000 ، ويعود سبب ذلك الى سوء الظروف الامنية وعدم استقرار البلد .
6. وصلت نسبة مساهمة الصناعات الصغيرة باعلى نسبة لها خلال السنوات (2000 _ 2013) في اجمالي التشغيل في القطاع الصناعي الخاص بنسبة (98.63%) في سنة 2000 .

التوصيات

1. اعتماد برنامج لتمويل واقراض المستثمرين الصناعين بشروط ميسرة للتسديد من قبل المصارف الصناعية والتجارية بالشكل الذي يؤدي الى الحصول على افضل انتاجية وجودة .
2. وضع قوانين هدفها حماية وتوجيه وتطوير تلك الصناعات واعفاء هذه الصناعات من الضرائب والرسوم بهدف تشجيع المستثمرين .
3. تحسين المناخ الاستثماري لتشجيع الاستثمارات المحلية والاجنبية لخلق فرص العمل للعاطلين ووضع نظام للحوافز يسهم في جذب المستثمرين .
4. دعم وتطوير القطاع الخاص بكافة انشطته ، والعمل على ازالة مخاوفه واعطاءه الضمانات لتوسيع نشاطه بهدف خلق فرص العمل لاستيعاب الاعداد الفائضة عن حاجة سوق العمل .
5. تفعيل دور الهيئة العامة للتنمية الصناعية التي كانت تجهز القطاع الخاص بالعديد من المواد الخام الى الصناعين وبيعها باسعار تنافسية .
6. رفع الضرائب عن كاهل المشاريع الصناعية لغرض النهوض بها وتطويرها وتعديل قانون ضريبة الشركات بما ينسجم مع التغيرات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد العراقي .

المصادر:

1.http://www.uokufa.edu.iq/journals/index.php/kjg/article/view/3780 .
2. حسين عبد المطلب الاسرج ، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر ، مجلة الاهرام الاقتصادي ، القاهرة ، العدد 229 ، 2006
3. محمد المقاوثة واخرون ، الفقر والبطالة في الاردن ، الجمعية العلمية الملكية ، الاردن ، 1998 ، ص 122 .

4. علي عبد الأمير ال جعفر ، تباين وتغير معدلات البطالة في العراق ، ، مجلة حوار الفكر العدد الخامس، السنة الثانية، ٢٠٠٨ ، ص ٧٩ .

5. باسم عبد العزيز العثمان وحسين عليوي ناصر ، الجغرافية الاجتماعية مبادئ وأسس وتطبيقات ، ط 1 ، دار الوضاح للنشر ، 2014 ، عمان ، ص 361 .

6. محمود ابراهيم متعب الجغيفي ، هيفاء عبدالوهاب صالح العبيدي ، تحليل جغرافي لواقع النشاط الصناعي في قضاء عنه ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية ، العدد (1) ، 2014 ، ص415 .

7. احمد ابراهيم محمد ، دور المنشآت الصناعية الصغيرة في عملية التنمية في العراق خلال المدة 1990 _ 2003 ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد 78 ، 2009 ، ص161 .

8. عيادة سعيد حسين ، البطالة في الاقتصاد العراقي ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 4 ، العدد 8 ، 2012 ، ص86 .

9. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة لعام 1997 .

10. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة لعام 2013 .